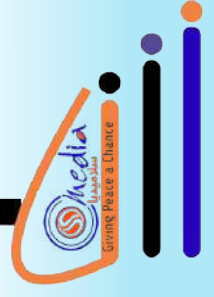


إياديات

حين يتكلم الناجو



العدد السادس

أكتوبر
٢٠٢١

إصدارة شهرية تعنى بـ التعبير - المشاركة - التعليم

تصدر عن مركز سلاميديا | الإشراف العام: د. عباس التجاني

المهاجرون .. أحلام تتبدد ... وتمسك بالأمل



داخل العدد:

شهادة: أحلام تتبدد.. وتمسك بالأمل

- منصة مهاجر نيوز..... ٤

حوار: د. إشراقة مصطفى حامد - لولا وجود

منظمات تطوعية لكان الوضع أكثر سوءاً..... ٧

قصة : سنواصل.. لا يوجد حل آخر

- سودانيون على طريق البلقان

يرون رحلة المعاناة نحو أوروبا

..... ١١

مقال : الهجرة غير النظامية وتأثيرها على

تقاطعات العلاقات الدولية - رشيدة آدم..... ١٦

مقال : الهجرة وتبديل المركز القانوني -

العاقب الجابك الله - المحامي..... ٢٠

معرض الفنان - آدمون خليل..... ٢٦

دراسة : تعدد الهويات القسري في سياق

الحرب السودانية - د. عاطف عجيب..... ٢٨

دراسة : النساء والهجرة غير

الشرعية خلال (حرب أبريل ٢٠٢٣م) -

شيماء محمد يوسف عبد الرحيم..... ٣٣

تقرير: هل يستحق حلم الوصول لأوروبا كل

هذه المخاطر؟..... ٤١

تقرير بصري: من السودان إلى أوروبا

المتوسطة..... ٤٤

الإشراف العام

د. عباس التجاني

هيئة التحرير:

سفيان التجاني آدم

مصطفى حسين

إيثار الشيخ

محمد عادل

حواء داوود

سيد إمام

للتواصل

حقوق الطبع محفوظة

لدى مركز سلاميديا

افتتاحية العدد

الأوطان عندما تبدو منفرة ولم يعد البقاء فيها ممكناً يفكر الناس في إيجاد مكان آخر للعيش بعيداً عنها و من هنا تبدأ رحلة الهجران والسعي وراء حلم تبديل الولاءات والهوية وهي رحلة بها الكثير من العقبات.

في وقت تختلف فيه دوافع الهجرة من شخص لآخر وذلك وفقاً للفروقات الشخصية، بينما يمثل حق الحياة في عيش كريم الدافع الأساسي والرئيسي للهجرة، فالحرب يمكن ان تشكل الضغط الأكبر بسبب تأثيرها على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية فضلاً عن الجوانب الحياتية الأخرى. ففي ظل تفكك مؤسسات الدولة وضعف الحماية القانونية تشير بعض التقارير إلى تعرض النساء والفتيات بشكل واسع للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، خاصة عبر المسارات الممتدة إلى ليبيا وتشاد ومصر، حيث تهيمن شبكات تهريب تستغل هشاشة النساء وانعدام الأمن.

وفي هذا العدد تفرد (شهادات) مساحة لتسليط الضوء على مآلات الهجرة والمخاطر المحيطة بها.

أسرة التحرير



المهاجرون .. أحلام تتبدد ... وتمسك بالأمل

ماذا لو خرجت من بيتك بحثًا عن حياة أفضل،
من دون أن تعلم أن تلك ستكون آخر مرة ترى
فيها والديك وأصدقائك؟ كم من مهاجر غادر
وهو يحلم بالوصول إلى مكان آمن، لكنه لم
يصل أبدًا، ولم يحظَ حتى بفرصة أن يقول لمن
يحب: «وداعًا»؟

حيث تتكرر قصص مهاجرين مفقودين يتيهون
في الصحراء خلال رحلات الهجرة، وينتهي
بهم المطاف ضحايا للعطش والجوع بعيدًا عن

بتصرف من موقع
مهاجر نيوز

أهلهم. قصة جدو جبارة ليست سوى واحدة من تلك المآسي التي تعيد إلى الواجهة مصير أشخاص خرجوا بحثاً عن الأمان فوجدوا أنفسهم في مواجهة صحراء لا ترحم. بعد رسالة وداع مؤثرة لأحد أقاربه فارق جدو الحياة عطشاً في الصحراء على الحدود المصرية السودانية، وأثارت قصة موته تفاعلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي.

أما حسن (١٩ عاماً)، وهو اسم مستعار، يقول « تجربة جدو جبارة ليس بعيدة عن تجربتنا اثناء رحلتنا في الطريق الصحراوي من ليبيا الى الجزائر الى المغرب كنا على وشك الموت من العطش. سائق العربية أصر أن ننزل في الصحراء ، اضطررنا أن نواصل السير على الأقدام حتى وصلنا تفتيش للجيش، وكنا في حالة خوف أن يتم ارجاعنا إذا اقتربنا منهم ، ثم واصلنا سيرنا في الصحراء ثلاثة أيام دون أن نعثر على مصدر مياه ، في اليوم الثالث وجدنا ماء في وادي. بعد أن كدنا أن نهلك من العطش، ورغم نجاته من تلك الرحلة، لا يزال الخوف يرافق حسن، خاصة مع اقترابه من

الحدود المغربية. من القبض عليه وإرجاعه إلى الجزائر أما محمد، الذي يتحدث من القاهرة، عمره ٢٦ عاماً، فيقول إن قصة جدو والفيديو الذي وثق لحظاته الأخيرة أعادت إليه ذكريات رحلة قاسية خاضها بنفسه. ويقول «أننى لم أر الصحراء فقط في الفيديو. بل جريتها من الجنينة حتى تشاد سيرا على الأقدام، وأعمل حالياً على جمع المال لمواصلة الرحلة إلى ليبيا، على أمل أن أتمكن من عبور البحر والوصول إلى مكان آمن أبداً فيه حياة جديدة» ويصف حياته في مصر بالصعبة، مشيراً إلى ما يصفه بـ «الإساءات وحملات الترحيل المتكررة، إضافة إلى شعوره بانسداد الأفق . وفي ذات الوقت لا يستطيع الرجوع الى الجنينة، نظراً لقسوة الحياة ووجود الدعم السريع.

ومن ليبيا، تروى اللاجئة السودانية هدى، وهي أم لخمسة أطفال، معاناتها بعد خروجها من نبالا، في ظل الحرب والقصف، بحثاً عن الأمان ومستقبل أفضل لأطفالها. تقول: «أنا في ليبيا خائفة . لو توفر لي مال سأخرج عبر البحر من أجل حياة كريمة

أطفالاً يفكرون مثلي: أما نجد حل أو أن نموت في البحر. وهكذا تتكرر قصص جدو وحسن ومحمد وهدى بأسماء وتفاصيل مختلفة، لكن ما يجمعها هو أمر واحد: الهروب من الحرب والخوف بحثاً عن الأمان. وبين الصحراء والحدود والبحر، ينجو بعضهم ويختفي آخرون. ومع استمرار هذه الرحلات، يبقى السؤال مطروحا: كم شخصاً آخر سيدفع ثمن البحث عن حياة آمنة وإلى متى؟



مهاجرون أفارقة على طول الطريق الوطني رقم ١ في الصحراء الجزائرية / الصورة لأنسا

لابنائى الذين حُرموا من التعليم، بينما يشاهدون الأطفال في ليبيا يذهبون إلى المدارس، ويسألون لماذا لا يستطيعون هم الدراسة أيضاً، حالياً



مهاجرون تخلت عنهم السلطات التونسية في الصحراء قرب بلدة العسا الحدودية الليبية،

١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٣ : AFP / Mahmud Turkia

دكتورة إشراقة
مصطفى

لولا وجود منظمات تطوعية لكان الوضع أكثر سوءاً

كيف هي أوضاع المهاجرين السودانيين الى أوروبا بعد الحرب؟ ما هي أبرز الانتهاكات التي يتعرضون لها؟ وما هي أوضاعهم الاجتماعية والنفسية؟ وما هي الآثار النفسية الناجمة عن تلك الانتهاكات؟ تلك كانت محاور الحوار مع د. إشراقة مصطفى حامد، كاتبة وناشطة في حقوق المهاجرين والمهاجرات.

كيف تقيم أوضاع المهاجرين السودانيين في أوروبا، بعد الحرب؟

أوضاع المهاجرين السودانيين الذين وصلوا إلى أوروبا أصبحت أكثر تعقيداً بعد اندلاع الحرب في السودان، خصوصاً بالنسبة إلى الذين خرجوا من البلاد من دون وثائق رسمية أو سلكوا طرقاً غير نظامية للوصول إلى أوروبا. ومن الحالات التي عايشناها وصول سودانيين إلى البوسنة والهرسك من دون أوراق رسمية، حيث يجدون أنفسهم في مراكز الإيواء والمخيمات، في ظروف صعبة، بينما لا ينظر كثير منهم إلى البوسنة باعتبارها بلد الاستقرار النهائي، وإنما كبلد عبور في طريقهم إلى دول أوروبية أخرى.

فالكثير من السودانيين يصلون وهم يحملون آثار الحرب والنزوح، ويواجهون صعوبات تتعلق بإثبات الهوية، والحصول على الحماية القانونية، والسكن، والرعاية الصحية، والمعلومات حول إجراءات اللجوء.

ما هي الصعوبات التي تواجه الشباب المهاجرين؟

البوسنة بالنسبة إلى كثير منهم محطة عبور يجعل وضعهم أكثر هشاشة، لأنهم يعيشون فترة من عدم الاستقرار ولا يعرفون دائماً امكانية الوصول إلى البلد الذي يقصدونه أو الحصول فيه على الحماية. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار النزاع في السودان يعني أن العودة بالنسبة إلى كثير منهم ليست خياراً واقعياً في الوقت الحالي. لذلك يمكن القول إن أوضاع السودانيين المهاجرين إلى أوروبا لا يمكن فهمها فقط باعتبارها قضية هجرة، وإنما أيضاً باعتبارها نتيجة مباشرة لأزمة نزوح

ومع استمرار الحرب وتزايد أعداد الفارين من السودان، أصبح السودانيون الأكثر عدداً بين اللاجئين القادمين من دول مختلفة. وبحسب ما لاحظته خلال مرافقتي لمنظمة SOS Balkanroute حيث شهدنا زيادة واضحة في أعداد السودانيين، وأصبحوا من المجموعات الموجودة بأعداد كبيرة داخل المخيمات مقارنة بفترات سابقة. والمشكلة لا تقتصر على الوصول إلى أوروبا، وإنما تبدأ بعد الوصول أيضاً؛



والابتزاز المالي، والإتجار بالبشر والعمل القسري، والعنف والاستغلال الجنسي، والاختطاف والاحتجاز التعسفي، وطلب مقابل مادي لإطلاق سراحهم، إضافة للتمييز والعنصرية وخطاب الكراهية، والحرمان من الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية، ونجد أن أكثر الفئات التي تتعرض للانتهاكات هم الأطفال غير المصحوبين بذويهم وكبار السن وذوي الإعاقة.

ما هي أخطر الشهادات التي تم توثيقها حول الانتهاكات في دول المرور؟

تُظهر الشهادات التي تم توثيقها من المهاجرين أثناء مرورهم عبر دول العبور، ولا سيما على الحدود الكرواتية، تعرض بعضهم لانتهاكات متعددة، من بينها العنف الجسدي وسوء المعاملة، والضرب والاهانة ومصادرة أو إتلاف الهواتف والممتلكات الشخصية، والاحتجاز أو الإعادة القسرية، إضافة إلى حرمان بعض المهاجرين من الوصول إلى إجراءات اللجوء والحماية، فضلاً

واسعة فرضتها الحرب. وهم بحاجة إلى مسارات أكثر أماناً وقانونية، وإلى حماية ومساعدة إنسانية وقانونية تضمن لهم الوصول إلى حقوقهم الأساسية، بدلاً من اضطرارهم إلى الاعتماد على طرق محفوفة بالمخاطر أو البقاء لفترات طويلة في ظروف غير مستقرة، وهذه مسؤولية أخلاقية يتحملها الاتحاد الأوروبي والسلطات في السودان .

هل لديكم إحصاءات شهرية متعلقة بالسودانيين الذين وصلوا الى أوروبا؟

وفقاً لمنظمة ال اس او اس يتراوح العدد بين ٢٠٠ الى ٢٣٠ مهاجرة/ة يتزايد وينقص في حالة غادر بعضهم البلد المعنى في محاولة لإيجاد مخرج آخر .

ما هي الانتهاكات التي تواجه المهاجرين؟

تتنوع الانتهاكات التي قد يتعرض لها المهاجرون أثناء رحلة الهجرة القسرية، ولا يقتصر ذلك على لحظة عبور الحدود، بل تشمل العنف الجسدي والتعذيب، والاستغلال

فى السكن والوضع القانونى، والقلق بشأن أفراد الأسرة والمستقبل.

ما هى أخطر طرق الهجرة التى يسلكها المهاجرون؟

تعد طرق الهجرة التى تعتمد على عبور البحر فى قوارب غير آمنة، أو اجتياز الحدود البرية والمناطق الجبلية والغابات، من أخطر مسارات الهجرة، لما تنطوي عليه من مخاطر الغرق والحوادث والإصابات والتعرض للبرد أو الحر والجفاف، كذلك خطر الاستغلال والعنف والاحتجاز والسرقة من قبل المهربين أو بعض الجهات التى يواجهها المهاجرون أثناء الرحلة. كما تزداد خطورة هذه المسارات بالنسبة للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بسبب صعوبة الظروف وغياب الحماية والمساعدة الكافية كما ذكرت سابقاً. ولولا وجود منظمات تطوعية مثل المنظمة التى رافقتها والمنظمات الموجودة فى البوسنة والمهرسك، لكان الوضع أكثر سوءاً. حيث تعمل تقدم هذه المنظمات الكثير من المساعدات للمهاجرين /ة بمنتهى الإنسانية.

عن تعرض الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما الأطفال والنساء، لمخاطر إضافية أثناء عمليات العبور والاحتجاز. وتكشف هذه الشهادات عن معاناة لا تقتصر على مخاطر الرحلة نفسها، وإنما تمتد إلى ما قد يواجهه المهاجرون عند الحدود وفى أثناء محاولات طلب الحماية.

كيف تصفين الوضع النفسى للمهاجرين إلى أوروبا؟

يصل العديد من المهاجرين إلى أوروبا وهم فى حالة نفسية صعبة نتيجة لما مروا به خلال رحلة الهجرة، وما تعرضوا له من عنف أو استغلال أو احتجاز أو فقدان لأشخاص مقربين، إضافة إلى الخوف وعدم الاستقرار وطول فترة الانتظار وعدم وضوح المستقبل. وتظهر عليهم مشاعر القلق والخوف والحزن والإرهاق النفسى، إلى جانب الشعور بعدم الأمان والعزلة وفقدان الثقة. كما أن الوصول إلى أوروبا لا يعنى بالضرورة انتهاء المعاناة النفسية، إذ قد تستمر الضغوط بسبب إجراءات اللجوء، وصعوبة الاندماج، وعدم الاستقرار



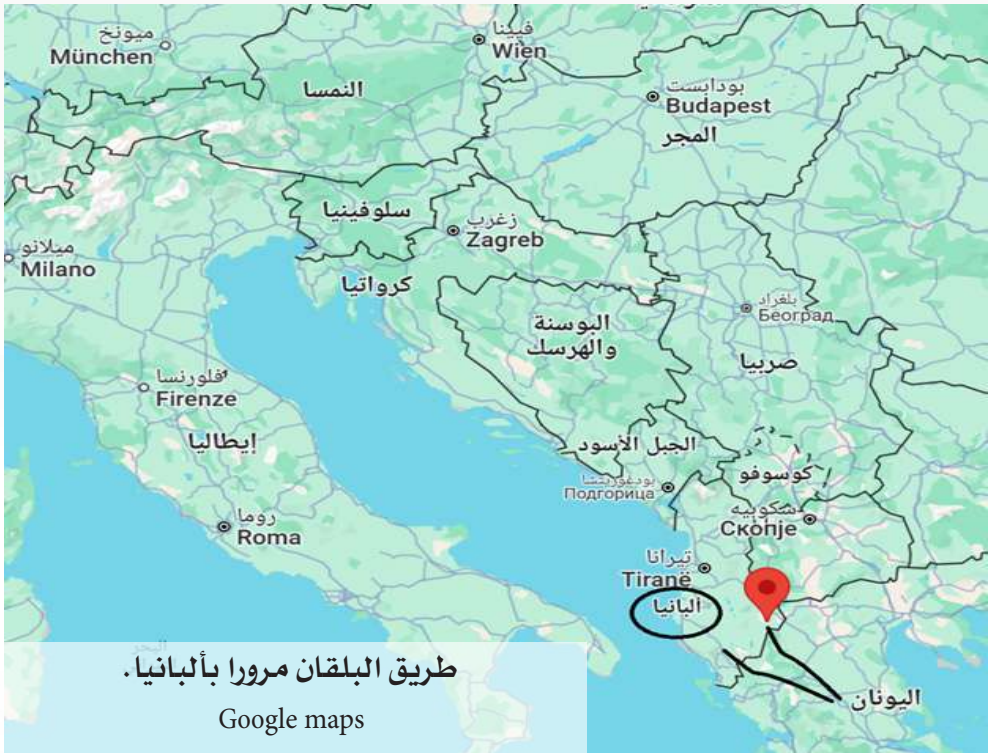
«سنواصل.. لا
يوجد حل آخر»

سودانيون على طريق البلقان يروون رحلة المعاناة نحو أوروبا

هذه القصة معاد نشرها
من منصة مهاجر نيوز

تستمر رحلات أخرى عبر البلقان،
حاملةً معها قصصاً مليئة بالمخاطر
والمعاناة حيث يروي شباب سودانيين
قصة رحلة هروب محفوفة بالمخاطر
بحثاً عن الأمان. وسط معاناة من
الجوع والبرد والعنف على الحدود
والاحتجاز المتكرر لكنهم لا يزالون
يرددون: «لا يوجد طريق للعودة..
وسنواصل المحاولة. هذا الاصرار
يظهر في رحلة شاب سوداني يبلغ

رغم تراجع ظهور حركة الهجرة
عبر طريق البلقان في وسائل
الإعلام الأوروبية فإن هذا المسار لم
يتوقف، فما زال كثير من الشباب
يسلكون هذا الطريق الشاق هرباً
من الحروب والفقر والخوف، بحثاً
عن الأمان وحياة أكثر استقراراً
في أوروبا الغربية. وبينما يتركز
الاهتمام الإعلامي غالباً على طرق
الهجرة عبر اليونان وإيطاليا،



من العمر ٢٠ عاماً، تحدث إلى «مهاجر نيوز» عن ما وصفه بـ«العنف المضطرب» الذي تعرض له على يد السلطات الكرواتية، بعد رحلة طويلة عبر خلالها أكثر من (١٣) دولة، من إفريقيا إلى غرب أوروبا

يروي عزام (اسم مستعار) أنه غادر السودان متجهاً إلى ليبيا وكان ذلك في شهر يوليو ٢٠٢٤م. ومنها انتقل إلى الجزائر، حيث عمل لفترة لتوفير المال اللازم لمواصلة رحلته. ثم دفع نحو (١٣) ألف دينار جزائري مقابل رحلة بحرية محفوفة بالمخاطر إلى جزيرة كريت اليونانية ويقول إن الرحلة تمت على متن قارب خشبي متهالك كان يقل (١٠٩) مهاجر، بينهم (١٨) سودانياً و(٤٥) مصرياً، إلى جانب مهاجرين من جنسيات أخرى، وسط اكتظاظ شديد ومخاوف مستمرة من الغرق ويقول إن رحلته استمرت من جزيرة كريت إلى مقدونيا الشمالية، ثم كوسوفو، حيث قطع جزءاً من الطريق سيراً على الأقدام لمدة يوم كامل قبل الوصول إلى الحدود. وبعدها أقام

مع رفاقه في أحد مخيمات كوسوفو، وحصلوا على أوراق تسجيل صالحة لمدة ثلاثة أيام. ثم واصل طريقه نحو الجبل الأسود، حيث واجه مع رفاقه برداً قارساً اضطردهم إلى إشعال النار للتدفئة. وأثناء وجودهم في المنطقة ضربت عاصفة قوية المكان، قبل أن تعترضهم قوات حرس الحدود وتلقي القبض عليهم، ثم نُقل مع مجموعة من المهاجرين إلى مركز احتجاز يضم (١٤) شخصاً، وبعد (١٥) يوماً، استغل هو ورفاقه فترة خروجهم إلى ساحة المركز لممارسة الرياضة وتمكنوا من الفرار ليوصلوا رحلتهم نحو البوسنة والهرسك.

ويتابع: غادرنا العاصمة في الجبل الأسود باتجاه منطقة تبعد نحو (٦٤) كيلومتراً، واستغرق ذلك يومين سيراً على الأقدام في ظروف قاسية، من دون طعام كاف أو ماء. كانت بعض السيارات تمر بالقرب منا وتلقي لنا قنينات مياه، وكنا نتقاسم قطعة خبز واحدة بيننا. وقال أنهم اضطروا لاحقاً إلى العودة إلى العاصمة، حيث تمكنوا من استئجار سيارة

أوصلتهم إلى البوسنة والهرسك. ومن هناك حاول عبور الحدود إلى كرواتيا مرتين، إلا أن السلطات أعادته في كلتا المحاولتين.

شهادات عن العنف على طريق البلقان

يؤكد عزام أن البرد القارس كان من أصعب ما واجهه خلال الرحلة، مشيراً إلى أن أحد أصدقائه كاد يفقد القدرة على الحركة بسبب تجمد أطرافه، قبل أن يتمكنوا من إنقاذه بعد إشعال النار للتدفئة

ولم تكن تجربة عزام استثناءً، إذ يروي حسن (اسم مستعار) رحلة مختلفة لكنها لا تقل قسوة. فقد غادر السودان بعد اندلاع الحرب، ونزح إلى جنوب السودان، وأسفرت أعمال العنف التي شهدتها المنطقة عن مقتل ابن شقيقته، ودفعه ذلك إلى مواصلة رحلة البحث عن الأمان، وصولاً إلى ليبيا، ومنها إلى اليونان ويقول: «بعد وصولنا إلى جزيرة كريت احتجزنا لمدة شهر بسبب إجراءات الحجر الصحي، ثم واصلنا الرحلة بالقطار إلى مقدونيا الشمالية،

ومنها إلى كوسوفو، حتى وصلت إلى البوسنة، حيث أقيم في أحد المخيمات منذ نحو شهر.

ويضيف أنه شاهد عظاماً بشرية أثناء عبوره الجبل الأسود في طريقه إلى البوسنة، وهو مشهد زاد من خوف المجموعة، خاصة أنهم أمضوا ثلاثة أيام من دون طعام. ورغم ذلك، لم يكن أمامهم سوى مواصلة السير، إذ لم تعد العودة خياراً بعد كل ما قطعوه من مسافات.

وتشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن المهاجرين الذين يعبرون طريق غرب البلقان يواجهون تحديات متعددة، من بينها ظروف السفر القاسية، والاعتماد على شبكات تهريب البشر، ومخاطر عبور الحدود بصورة غير نظامية. كما تتابع المنظمة حركة المهاجرين وتجاربهم في البوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا وكوسوفو وألبانيا من خلال استبيانات دورية.

وتتوافق شهادات المهاجرين مع تقارير حقوقية سابقة. فقد كشف

الاتهامات المتعلقة بعمليات الصّدّ القسري وسوء معاملة المهاجرين، معتبرة أن بعض هذه الادعاءات غير مثبتة أو تستند إلى معلومات مضللة.

في المقابل، يقول عزام إنه تعرض للضرب المبرح على يد الشرطة الكرواتية، وأنه احتُجز داخل عربة لمدة ثلاثة أيام خلال إحدى محاولات العبور. ويضيف أنه حاول دخول كرواتيا عدة مرات ، لكنه لا ينوي التراجع، قائلاً: «سنواصل، لا يوجد أمامنا خيار آخر. ما زال لدي أمل في الوصول إلى فرنسا، لإكمال تعليمي، والحصول على فرصة عمل تمكنني من دعم أسرتي.»

أما حسن، فيقول إنه عالق حالياً في البوسنة والهرسك بسبب ما وصفه بالعنف المفرط الذي تعرض له خلال محاولات عبور الحدود إلى كرواتيا، مضيفاً أن الخوف يرافقه في كل محاولة جديدة. ورغم ذلك، لا يزال يتمسك بالأمل في الوصول إلى فرنسا وبدء حياة أكثر أماناً إلى جانب شقيقه وأبنائه.



ANSA / محطة في البوسنة والهرسك لمجموعة من المهاجرين على طريق البلقان. المصدر: إي بي إيه / فهد داميّر.

تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٣، إن مهاجرين وطالبي لجوء أفادوا بتعرضهم لعمليات صدّ عنيفة وسوء معاملة على الحدود الكرواتية أثناء محاولتهم العبور من البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

عالقون على حدود أوروبا

ونقلت صحيفة «الغارديان» عن وزارة الداخلية الكرواتية قولها إنها تتبع «سياسة عدم التسامح مطلقاً» مع أي سلوك غير قانوني من جانب الشرطة، مؤكدة وجود آلية مستقلة لمراقبة أداء عناصرها والتحقيق في الشكاوى. كما رفضت الوزارة

رشيدة آدم

لا شك أن هناك إرتباط وثيق بين ظاهرة الهجرة غير النظامية والعلاقات الدولية . الهجرة غير النظامية في تعريفها الأساسي هي انتقال الأفراد والجماعات عبر الحدود بين الدول دون الحصول على أذونات العبور أو التراخيص والتأشيرات اللازمة من تلك الدول، وبالتالي فهي مخالفة لقوانين الهجرة الدولية والمحلية. وفقا لما ورد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين برا وجوا وبحرا^(١).

وتؤثر الهجرة غير النظامية بشكل مباشر على- الدول المصدرة للمهاجرين ، دور العبور ، الدول المستقبلية للمهاجرين.

بالتالي تتأثر العلاقات الدولية وتتقاطع كثيرا في هذا الشأن . فعلى الصعيد الأمني والسياسي يشكل المهاجرون غير الشرعيين ضغطا كبيرا على سيادة الدول و مقدراتها على ضبط حدودها ، إذ تعتبر دول العبور والدول المستقبلية هذه الظاهرة تهديدا حقيقيا يمس أمنها القومي وإستقرارها الوطني، وقد يصل الأمر إلى حدوث توتر في العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وتبدأ بتبادل الاتهامات حول تقصير كل طرف في دوره في إدارته لملف الهجرة.

الهجرة غير النظامية وتأثيرها على تقاطعات العلاقات الدولية

أيضا تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي والثقة في الدول التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين، وتشتكي هذه الدول من معضلة أمنية حقيقة تنتج عن الظواهر السلبية لاستقبالها للمهاجرين مثل الجريمة والإرهاب والتطرف الديني والعنصرية.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لمعظم المهاجرين القادمين من دول المشرق العربي ودول القرن الأفريقي ودول أفريقيا جنوب الصحراء. لأن قوانين الاتحاد تسمح بالتقدم لطلب اللجوء الإنساني والسياسي، وتمنح طالبي اللجوء تسهيلات الإقامة وإجراءات لم شمل الأسر المتفرقة وفق سياسات اللجوء والهجرة التي طورها الاتحاد خلال عملية التكامل والتعاون بين دوله. الأ أن تزايد أعداد المهاجرين بعد ثورات الربيع العربي بشكل خاص، وانتشار الفوضى والعنف وانعدام الأمن والاستقرار وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل تلك الدول المصدرة للمهاجرين أدى الى انتقال مسألة الهجرة غير النظامية من صلاحيات الدول منفردة لتصبح شأنا أوروبا ودوليا مشتركا. وأصبحت قضية رأي عام وضغط داخلي ودولي على الحكومات الأوروبية.

وتعد الاتفاقيات الدولية والاقليمية الثنائية أو الجماعية الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفكيك شبكات تهريب البشر. وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال لا الحصر أهم الاتفاقيات والبروتوكولات التي وضعت لتنظيم الهجرة والمهاجرين مثل: «بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ٢٠٠٠م وهو بروتوكول مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الهجرة والجريمة المنظمة المصادق عليه في عام ٢٠٠٠م والذي يعتبر الوثيقة الدولية الأبرز لتجريم شبكات التهريب والإتجار بالبشر مع التأكيد على عدم تجريم المهاجرين أنفسهم لمجرد تهريبهم». والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية» مراكش المغرب ٢٠١٨م - وهو اتفاق حكومي دولي تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية وإعلان الرباط ٢٠٠٦م وهو إطار إقليمي يجمع الدول الأفريقية والأوروبية لمراقبة الحدود وتبادل معلومات العودة والترحيل. ومثال للاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم، إتفاقيات مصر- وإيطاليا بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية وتسهيل إعادة قبول وترحيل المهاجرين. وتلجأ الدول للشراكات الثنائية

لتقاسم أعباء الدعم اللوجستي والإيواء والإنقاذ البحري وخلافه. الخيط الرفيع بين السيادة والحقوق

لكن هنالك خيط رفيع ودقيق بين محاولات الدول فرض سيادتها وضبط حدودها وأمنها- وبين مراعاة تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكفل الحد الأدنى من الكرامة والحقوق الأساسية لكل إنسان بغض النظر عن وضعه القانوني. حيث يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حقوق أساسية لا يجوز المساس بها، كالحق في الحياة وحظر المعاملة القاسية أو التعسفية، حتى بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين.

ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان إبعاد المهاجرين قسرياً في بعض الحالات مثل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين وبرتوكولها لعام ١٩٦٧م، والتي تحظر الإبعاد القسري للأشخاص الفارين من الحروب والاضطهاد إلى دول قد تواجه فيها حياتهم أو حرياتهم خطراً مباشراً.^(١)

بالتالي تحاول الدول الموازنة بين السيادة وحقوق الإنسان . ويحق لكل دولة بموجب القانون الدولي حماية سيادتها وأمنها القومي، وتنظيم دخول

الأجانب وإقامتهم، وترحيل المخالفين وفق إجراءات قانونية داخلية لا تنتهك الكرامة الإنسانية. وتفرض المواثيق الدولية على دول المقصد والعبور الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، وتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة، ومنع الاستغلال من جانب عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

وعلى مستوى السودان أدت الحرب الدائرة منذ أبريل العام ٢٠٢٢م إلى أكبر أزمة لجوء في المنطقة حيث فر السودانيون إلى الدول المجاورة مثل «تشاد، مصر، جنوب السودان وأوغندا» وتضاعف أعداد المهاجرين السودانيين العابرين إلى أوروبا عبر مسارات الصحراء والبحر الأبيض المتوسط بشكل ملحوظ وسط مخاطر إنسانية بالغة التعقيد واجهتهم في طريق الفرار وصولاً إلى دول العبور وجهتهم النهائية إلى أوروبا.

حيث وثقت تقارير حقوقية تعرض الآلاف من السودانيين الحوادث على طرق الهروب والعبور، و إلى تحديات أمنية صعوبات في التنقل والعودة. وادى نقص التمويل للمنظمات الأممية الإنسانية الى تهديد الخدمات الأساسية من صحة وغذاء ومياه نقية في مخيمات اللجوء، كما أدى التدفق الهائل للاجئين والمهاجرين

الكفاءات وحركة العقول لتقليل معدلات الهجرة غير النظامية، وإدارة الحدود بشكل يحترم المعايير الإنسانية والدولية.

السودانيين إلى إجهاد البنى التحتية وقددرات الدول المستضيفة أو دول العبور على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

تدابير للحد من الهجرة غير النظامية

(١) بروتوكول مكمل لاتفاقية الامم المتحدة بمكافحة الجريمة المنظمة تعلن فيه الدول الاطراف اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو تتطلب التدابير نهجا دوليا شاملا بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ كافة التدابير الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي. إذ تشير الدول الموقعة على هذا البروتوكول الى قرار الجمعية العامة (٢١٢ / ٥٤) ديسمبر ١٩٩٩م الذي حثت فيه الجمعية الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية.

تتضافر جهود المجتمع الدولي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومن أهم تلك التدابير المتبعة، السعي نحو وقف النزاعات والحروب عبر آليات دبلوماسية وقانونية ومؤسسية متعددة الأطراف لحفظ السلم والأمن الدوليين حيث تشهد المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعات مكثفة للآليات الرباعية والخماسية التي تضم دولا عربية واقليمية واروبية ومنظمات كالاتحاد الأفريقي وإيغاد وجامعة الدول العربية، للوساطة في أزمات ملتهبة مثل الأزمة السودانية وأزمة غزة.

(٢) إتفاقية جنيف لعام ١٩٥١م الخاص بوضع اللاجئين هي الوثيقة الدولية الأساسية التي تحدد من هو لاجئ وتحمي حقوقه والتزامات الدول تجاهه بروتوكول ١٩٩٧م ملحق باتفاقية جنيف ١٩٥١م تم فيه إلغاء القيود التي كانت في الاتفاقية الزمنية والجغرافية لتشمل جميع اللاجئين في أنحاء العالم.

دعم التنمية والتنمية المستدامة في الدول المصدرة للمهاجرين توفير فرص العمل ومقومات الحياة الكريمة حيث يعتبر تفاوت التنمية واختلال ميزان الاقتصاد في تلك الدول والفروقات الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة أحد أهم أسباب الهجرة.

توفير قنوات منظمة وأمنة للهجرة ووضع سياسات وطنية وعالمية تربط الاحتياجات التنموية بحرية حركة



■ العاقب جابك الله

عندما تكون الأوطان منفرة ولم يعد العيش فيها ممكن يفكر الناس في البحث عن مكان آخر للعيش و يهجرون أوطانهم لأنها لم تعد قابلة للسكن والاستقرار، ومن هنا تبدأ رحلة الهجرة والسعي وراء حلم تبديل الأوطان والولاءات والهوية، وهي رحلة بها الكثير من العقبات وتبدل المركز القانوني للأشخاص من لجوء، إلى ضحية اتجار بالبشر، وهجرة غير منظمة، وهذه الأوضاع المتعلقة بأوصاف الشخص أثناء تلك المسيرة نظمته مجموعة من القوانين المحلية والدولية والمؤسسات العاملة في المجال الإنساني والقضائي لتنظيم وجود المهاجر القانوني باعتباره إنسان يبحث عن وطن بديل

الإطار القانوني والمؤسسي الدولي للهجرة:

عندما يترك الشخص الدولة التي ينتمي إليها ويقرر الهجرة ، يتغير مركزه القانوني بين لاجئ ومهاجر بطريقة غير منظمة أو هجرة منظمة إلى ضحية إتجار بالبشر من خلال

الهجرة وتبديل المركز القانوني

الجريمة العابرة للوطنية وتفصيل ذلك كالآتي:

أ/ المهاجر هو الشخص الذي ترك وطنه بقصد الانتقال لدولة غير دولته للعيش فيها والانتماء إليها وينقسم المهاجرين إلى نوعين، الأول هو المهاجر القانوني وهو من يتبع الطريق القانوني السليم عندما يخرج من دولته، وفي حالة اللجوء يتبع إجراءات قانونية رسمية للوصول للدولة التي يريد العيش فيها ويتخذها وطنًا، أما النوع الثاني هو المهاجر بطريقة غير منظمة أي التي لم يتبع فيها الإجراءات القانونية السليمة منذ بداية رحلة الهجرة ووصوله للدولة المنشودة، عن طريق التهريب، مثلاً من السودان إلى ليبيا ومن ثم إلى الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط عبر قوارب الموت.

وفي الحالة الأولى يتم التعامل مع الشخص المهاجر عبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية من خلال تسجيله وإعداد ملف له لدى المفوضية وإكمال إجراءات إعادة التوطين عبر منظمة الهجرة الدولية، وفي الحالة

الثانية وعند وصول المهاجر بطريقة غير منظمة إلى الدولة التي يريد أن تكون وطن بديل له يتم التعامل معه وفقاً لقانون تلك الدولة الخاصة باللجوء والهجرة وعادة يتقدم بطلب لجوء لدى السلطات المختصة ويتم تقييم طلبه والفصل فيه وفقاً لشروط القانون الداخلي لتلك الدولة أما أن تقبل الطلب أو ترفضه حسب الحالة، كما تستطيع الدولة إرجاعه لدولته الأم

ب/ الهجرة واللجوء إذا كان المهاجر يترك وطنه قاصداً دولة أخرى ليستقر فيها وتكون له وطن بديل فإن اللجوء يكون وفقاً لاتفاقية ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين بسبب الكوارث الإنسانية أو الطبيعية أو لأسباب سياسية تجعل الشخص يترك دولته ويذهب لدولة غيرها طلباً للحماية وهذا المركز القانوني يجعل الشخص غير مسؤول لدخوله تلك الدولة بطريقة غير قانونية لأن صفة اللاجئ تلغي تجريم الدخول غير القانوني للدولة التي وصلها لينجو من الخطر في دولته الأم ويستطيع تقييد اسمه في سجلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين دون الحاجة لإثبات هوية او ابراز مستند في تلك الدولة ويكون تحت حمايتها بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية بحماية اللاجئين ولا يجوز ارجاعه بطريقة قسرية الى دولته وبعدها يمكن أن يتم توطينه حسب وضعه عن طريق إجراءات تقوم بها منظمة الهجرة الدولية بوصفها وكالة الأمم المتحدة للهجرة مما يؤدي إلى التغيير في مركزه القانوني.

ج/ الهجرة والجريمة المنظمة عبر الوطنية في توسع الأعمال الإجرامية المتجاوزة لحدود الدول ومخاطرها على الأمن العالمي ومعالجتها ويدعوة من الأمم المتحدة أبرمت اتفاقية باليرمو الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي أضيف إليها بروتوكول خاص لمنع الاتجار بالبشر وآخر لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو حيث اعتبر تهريب المهاجرين جريمة دولية متجاوزة حدود الدولة الوطنية ، ويتم تسهيل نقل وترحيل المهاجرين من بلادهم إلى الدول التي يسعون للوصول إليها ،تجعل من يقومون بتلك المهمة

مجرمين وفقا للقانون الدولي، أما البروتوكول الخاص بمكافحة وقمع الاتجار بالبشر فقد ركز على حماية المهاجرين من الاستغلال من قبل تجار البشر، وللتمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين نجد الاتجار الهدف منه استغلال البشر اما التهريب الهدف تسهيل الدخول غير المشروع إلى دولة مقابل منفعة مالية أو مادية ولكن الخطور تكمن عندما يكون المهرب تاجر بشر حيث يبدأ الشخص رحلته مهاجر غير شرعي وينتهي به الأمر ضحية اتجار بالبشر وتلك جريمتين متداخلتين لكنهما منفصلتين من حيث القصد والنتيجة والآثار والوصف القانوني للشخص المعني .

القانون السوداني وتنظيم الهجرة:

ونجد أن القانون السوداني قد نظم موضوع الهجرة واللجوء مستندا على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لتكون مرجعية في التنظيم والتجريم بوضع عقوبات في حالة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من خلال مجموعة من القوانين والمؤسسات للتنظيم والوفاء بالالتزامات التي

تقع على عاتق الدولة ويتضح ذلك من خلال :

اولا / قانون الجوازات والهجرة لسنة ١٩٩٤م وهو القانون الخاص بتنظيم الهجرة القانونية والغير قانونية وحدد الآثار القانونية المترتبة عليها ،حيث قسم الهجرة الى نوعين قانونية وغير قانونية وهو نفس تقسيم اتفاقية باليرمو ،وكذلك حدد الجهة المسؤولة عن موضوع الهجرة وهي وزارة الداخلية إدارة الجوازات والهجرة كجهة مختصة بتقنين إجراءات الإقامة في السودان واستخراج المستندات المطلوبة للبقاء بطريقة قانونية في السودان أما الهجرة الغير قانونية وهي تسهيل دخول المهاجرين إلى السودان أو عبورهم للأراضي السودانية فتعتبر جريمة بنص القانون ويعاقب عليها بالسجن والغرام حسب ظروف كل حالة وهذا هو الاتجاه المتبع في القانون الدولي بروتوكول باليرمو الثاني لعام ٢٠٠٠ الخاص بمنع تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو.

ثانيا /الهجرة واللجوء في القانون السوداني يعتبر قانون تنظيم

اللجوء السوداني الصادر عام ٢٠١٤م انعكاس لالتزام السودان باتفاقية ١٩٥١م لحقوق اللاجئين وبروتوكولها الملحق لعام ١٩٦٧م حيث أقر الحق في اللجوء إلى السودان بصورة فردية أو جماعية لكن وضع قيد زمني للأفراد يمثل الحد الفاصل في تقديرنا بين اعتبار الشخص لاجئ أو مهاجر غير قانوني وهو (٣٠) يوماً كما نصت المادة (٧)الفقرة (١) وتبدأ من لحظة وصول الشخص إلى السودان حتى لو كان وصوله بطريقة غير قانونية أو هجرة غير منظمة يمكن أن يتقدم بطلب لجوء لمعتمدية اللاجئين السودانية وعند قبول طلبه يتبدل مركزه القانوني من مهاجر غير قانوني إلى لاجئ يتمتع بحماية أوسع وأشمل في نطاق القانون الدولي عكس المهاجر غير القانوني الذي يتم التعامل معه وفقا للقانون السوداني الداخلي.

ثالثاً/الهجرة والاتجار بالبشر في القانون السوداني صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٤م وهو انعكاس لالتزام السودان باتفاقية باليرمو والبرتوكول الملحق الأول الخاص بقمع ومكافحة الاتجار

الدولية ذات الشأن وذلك كالآتي: الاختلاف والتداخل بين الهجرة المنظمة وغير المنظمة :

١/الهجرة المنظمة تنتهي بالوصول للدولة التي اختارها المهاجر كوطن بديل بطريقة رسمية وقانونية ، أما الهجرة غير المنظمة فهي التي لا تكلل مساعي المهاجر فيها بالنجاح بشكل دائم ،وقد ينتهي به الأمر فريسة وضحية للاتجار بالبشر أو الموت عطشا في الصحراء أو غداء للأسماك في البحار بغرق قوارب الموت ،وهي في نفس الوقت جريمة في القانون الدولي والسوداني يتم محاربتها من خلال التنسيق بين الدول كما ورد في اتفاقية باليرمو الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة ٢٠٠٠م.

ب / العلاقة بين نمطي الهجرة واللجوء متداخلة حيث يمكن للمهاجر غير الشرعي أن يتقدم بطلب لجوء في إحدى دول المعبر ويتم قبوله من خلال إجراءات إعادة التوطين يتحول إلى مهاجر شرعي كما أن اللاجئ قد يترك الدولة التي هاجر إليها ويقرر الهجرة عبر التهريب برا أو بحرا أو جوا وهكذا

بالبشر والرابط بينه وموضوع الهجرة الغير شرعية تحديدا هو أن تهريب المهاجرين رغم تجريمه دوليا وداخليا قد يتحول إلى جريمة أخرى وهي الاتجار بالبشر فبدلا من تسهيل دخول المهاجرين بطريقة غير قانونية مقابل منفعة مالية أو مادية قد يقوم المهربون باستغلال المهاجرين للقيام بتجارة الأعضاء البشرية أو العبودية الجنسية أو السخرية وغيرها من انواع الاستغلال وهذه تعتبر جريمة أخطر من تهريب المهاجرين وقد تشدد القانون السوداني في التعامل معها ووضع لها عقوبة تصل في حدها الأقصى إلى الإعدام أو السجن لمدة (٢٠) عاما حسب ظروف وحيثيات كل حالة.

وبناء على ما ورد ذكره من شرح عن الهجرة وتبديل المركز القانوني في القانون الدولي والقانون السوداني يمكن تلخيص العلاقة بين الهجرة اللجوء والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية وما ينتج عنها من تغيير الوصف القانوني للشخص في طريقه نحو مقصده في نقاط تبين التداخل والاختلافات وعلاقة القانون السوداني بالاتفاقيات

يتغير وضعه القانوني من مهاجر غير شرعي إلى لاجئ أو العكس وفي هذا التدخل يوجد القانون الدولي بين اتفاقية ١٩٥١م الخاصة باللجوء واتفاقية باليرمو ٢٠٠٠م لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولها الثاني، وفي القانون السوداني بين قانون الجوازات والهجرة لسنة ١٩٩٤م وقانون تنظيم اللجوء لسنة ٢٠١٤م وفي الاثنين يعتبر اللجوء واقعة مشروعة والهجرة غير المنظمة جريمة عبر وطنية يعاقب عليها القانون السوداني بعقوبات قد تصل السجن والغرامة.

ج / علاقة الهجرة غير المنظمة بالاتجار بالبشر تظهر الروابط بين جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عندما يقع المهاجرين في قبضة تجار البشر ويتم استغلالهم في تجارة الأعضاء البشرية أو العبودية الجنسية أو السخرية وغيرها من أنواع الاستغلال وتنتج عن ذلك جريمة جديدة منفصلة عن جريمة تهريب المهاجرين يكون فيها المهاجر غير القانوني ضحية اتجار بالبشر ويتغير وصفه ومركزه حيث يتوجب توفير الحماية والمساعدة له

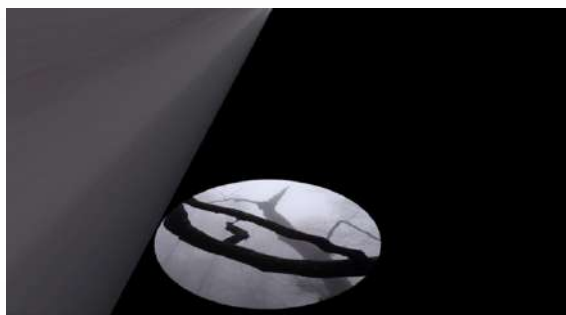
من جانب، ومن الجانب الآخر نجد أن عقوبة الاتجار بالبشر تبلغ في حدها الأقصى السجن لمدة (٢٠) أو الإعدام في القانون السوداني وهذا الوضع يعكس حجم التدخل في الواقع والاختلاف في الأثر والنتيجة.

المصادر

- ١ اتفاقية باليرمو الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ٢٠٠٠م.
- ٢ البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقية باليرمو الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا.
- ٣ البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية باليرمو الخاصة بقمع ومكافحة الاتجار بالبشر.
- ٤ اتفاقية اللجوء لسنة ١٩٥١م البروتوكول الملحق بها ١٩٦٧م.
- ٥ قانون الجوازات والهجرة السوداني لسنة ١٩٩٤م.
- ٦ قانون تنظيم اللجوء السوداني لسنة ٢٠١٤م.
- ٧ قانون مكافحة الاتجار بالبشر السوداني لسنة ٢٠١٤م.

الفنان ادمون خليل







إعداد: د. عاطف عجيب

متخصص في دراسات السلام والنزاعات وإدارة التنوع الثقافي

مقدمة:-

فرضت الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣م واقعاً معقداً تتحول فيه هوية الفرد الواحد من صفة قانونية واجتماعية إلى أخرى، تبعاً لموقعه الجغرافي، ومساره القسري في الحركة، ودرجة اعتراف الأطر القانونية الوطنية والدولية به ، فالشخص الذي كان مواطناً مستقراً يتحول، بفعل النزوح، إلى نازح داخلي، ثم قد يعبر الحدود ليصبح لاجئاً ، أو يسلك مسارات غير رسمية فيوصف مهاجر غير شرعي، أو يقع ضحية لشبكات الاستغلال فيصنف ضحية اتجار بالبشر. هذا التعدد في الأوصاف ليس مجرد تصنيف إداري، بل هو عملية عميقة من إعادة تشكيل الهوية تتم تحت وطأة الإكراه، وتترك أثراً بالغاً على مشروع بناء الهوية الوطنية الجامعة في مرحلة ما بعد النزاع.

يسعى هذا المقال إلى تحليل هذه الظاهرة من منظور علمي محايد، مستنداً إلى أدبيات دراسات

تعدد الهويات القسري في سياق الحرب السودانية

أثر النزوح واللجوء والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على بناء الهوية الوطنية ما بعد النزاع - قراءة تحليلية،

السلام والنزاع، وتحديدًا أطروحات يوهان غالتونغ حول العنف البنيوي والثقافي، وجون بول ليدراخ حول المصالحة العلائقية وبناء السلام من القاعدة، بوصفهما إطارين مفسرين لكيفية تحوّل الهوية القسري وأثره على النسيج الوطني.

الإطار المفاهيمي والنظري:-

تُعرّف الهوية الوطنية بوصفها بناءً اجتماعياً تراكمياً يقوم على شعور جمعي بالانتماء إلى كيان سياسي جامع، يتجاوز الهويات الفرعية (الإثنية والجهوية والدينية) دون إلغائها، وفي إطار النزاع المسلح، تخضع هذه الهوية لضغوط تفتيتية تُنتج ما يمكن تسميته بالهويات الوظيفية القسرية، أي هويات يفرضها الموقع القانوني والجغرافي للفرد لا اختياره الحر.

يقدم غالتونغ مفهوم العنف البنيوي أداة تحليلية مفيدة هنا، فالتصنيفات القانونية (نازح/لاجئ/مهاجر غير شرعي/ضحية اتجار) ليست محايدة، بل تعكس بنى مؤسسية وقانونية تحدد من يستحق الحماية ومن يُستبعد منها، وبذلك تعيد

إنتاج علاقات القوة وعدم المساواة حتى داخل فئة الفارين من الحرب أنفسهم، أما ليدراخ، فيوفر من خلال مفهومَي الخيال الأخلاقي والمصالحة العلائقية، إطاراً لفهم كيف يمكن لهذا التشظي الهوياتي أن يُرمّم عبر مسارات بناء سلام تراكمية تنطلق من المجتمعات المحلية والعلاقات، لا من الحلول التقنية أو القانونية وحدها.

هوية النزوح الداخلي:-

يمثل النزوح الداخلي، كما هو حال ملايين السودانيين في دارفور وكردفان والخرطوم والنيل الأزرق، الحالة الأكثر مباشرة لتحوّل الهوية، من مواطن إلى نازح يخضع لأطر الحماية الوطنية والإنسانية، لكنه يبقى ضمن الحدود السيادية للدولة، وتحمل هذه الهوية طابعاً مزدوجاً، فمن جهة تمنح الفرد حق المطالبة بالحماية والخدمات بصفته مواطناً، ومن جهة أخرى تلحق به وصمة اجتماعية واقتصادية، من فقر وفقدان للموارد وتبعية للإغاثة، تضعف إحساسه بالمساواة مع بقية المواطنين، وتنتج شعوراً بمواطنة منقوصة قد يترسخ حتى بعد انتهاء النزاع

هُويّة اللجوء:-

حين يعبر النازح الحدود الوطنية نحو تشاد أو مصر أو جنوب السودان أو إثيوبيا، يخضع لإطار قانوني دولي مختلف كلياً هو نظام اللجوء القائم على اتفاقية ١٩٥١م وبروتوكولها، وهنا يفقد الفرد صفة المواطن الحاضر ليكتسب صفة اللاجئ التي تمنحه حماية دولية، لكنها تخرجه فعلياً من دائرة المشاركة السياسية والاجتماعية في وطنه ، هذا الانفصال الجغرافي- القانوني يخلق ما يمكن وصفه بهُوية الشتات المؤقت ، وهي هوية تحمل تناقضاً داخلياً بين الحنين إلى الوطن والانخراط التدريجي في مجتمعات اللجوء، وقد تتحول مع طول أمد النزاع إلى هُوية عابرة للحدود لا تجد لها مكاناً واضحاً في مشروع الهُوية الوطنية اللاحقة

الهجرة غير الشرعية:-

حين تنسّد قنوات اللجوء الرسمية أو تطول إجراءاتها، يلجأ عدد من النازحين واللاجئين إلى مسارات الهجرة غير النظامية، فيتحول تصنيفهم القانوني من طالب حماية إلى مهاجر غير شرعي أو مخالف

لقوانين الهجرة ، وهو تحوّل جوهري في المعنى وإن لم يتغيّر واقع الفرد الإنساني ، و يجرّد هذا التحول الفرد من الحماية القانونية التي كان يُفترض أن يحظى بها بصفته فاراً من نزاع مسلح، ويعرّضه لمخاطر الاحتجاز والترحيل، بل يُنتج عنه وصماً أمنياً يرافقه حتى في حال عودته لاحقاً إلى وطنه، إذ يُنظر إليه أحياناً كعبيّ أو فاشل بدلاً من ضحية نزاع.

الاتجار بالبشر:-

يمثل الاتجار بالبشر الحلقة الأشد قسوة في هذا التسلسل، إذ يتحول الفرد من فاعل يسعى للنجاة إلى سلعة تُستغل اقتصادياً أو جنسياً أو عبر العمل القسري، ضمن شبكات إجرامية عابرة للحدود تستغل هشاشة أوضاع النزوح واللجوء والهجرة غير الشرعية ، وهنا تنتفي صفات المواطن واللاجئ والمهاجر جميعاً لتحل محلها صفة الضحية ، التي وإن حظيت نظرياً بأطر حماية دولية بروتوكول باليرمو، إلا أن هذا المهاجر غالباً ما يُعامل عملياً مشتبّه به أو مخالف قبل أن يُصنّف

جدول مقارن مسارات تحوّل الهوية:-

الفئة	الأساس القانوني	المحدّد الجغرافي	الجهة الحامية / المصنّفة	الأثر على الهوية الوطنية
النازح	القانون الوطني ومبادئ الحماية الإنسانية	داخل الحدود السيادية	الدولة والمنظمات الإنسانية	مواطنة منقوصة ووصم اجتماعي - اقتصادي
اللاجئ	اتفاقية ١٩٥١م وبروتوكولها	خارج الحدود الوطنية	المفوضية السامية و دولة اللجوء	هوية شتات مؤقتة وانفصال عن المشاركة الوطنية
المهاجر غير الشرعي	قوانين الهجرة في دول العبور / المقصد	عابر للحدود بمسارات غير رسمية	أجهزة أمن الحدود والهجرة	تجريد من الحماية ووصم أمني
ضحية الاتجار بالبشر	بروتوكول باليرمو (نظرياً)	شبكات إجرامية عابرة للحدود	غالباً تُعامل كمخالفة قبل تصنيفها ضحية	انسلاخ كامل عن أي انتماء قانوني أو وطني واضح

مختلفة عن الحرب بحسب موقعه في هذا التسلسل، مما يُصعّب بناء ذاكرة جماعية موحدة أو مشروع مصالحة شامل ، كما أن غياب الاعتراف الرسمي بتعقيد هذه التجارب، إذ تتعامل الدولة والمنظمات الدولية مع كل فئة بمعزل عن الأخرى إدارياً، يُكرّس تعدد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. ومن منظور ليدراخ ، فإن أي مشروع لبناء سلام مستدام ما بعد النزاع

ضحية، وهو ما يعمّق تجربة الإقصاء والانسلاخ عن أي انتماء وطني أو قانوني واضح.

انعكاسات هذا التعدد الهوياتي على بناء الهوية الوطنية ما بعد النزاع:

يُنتج هذا التسلسل من التحولات القسرية، من مواطن إلى نازح ولاجئ فمهاجر غير شرعي فضحية اتجار، تجزؤاً عميقاً في السردية الوطنية الجامعة، إذ يعيش كل فرد تجربة

ثالثاً الاستثمار في برامج المصالحة المجتمعية المحلية بالمعنى الذي طرحه ليدراخ، بوصفها المدخل الأعمق لإعادة تركيب الهوية الوطنية من القاعدة.

رابعاً إصلاح الأطر القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء بما يقلل من تحوّل ضحايا النزاع إلى مخالفين أو مجرمين في نظر القانون.

ويبقى هذا التحليل مدخلاً أولاً يستدعي مزيداً من البحث الميداني المقارن بين تجارب النازحين واللاجئين السودانيين في مواقع جغرافية مختلفة، للوقوف على التباينات الدقيقة في كيفية إعادة تشكيل الهوية بحسب السياق.

المراجع للاستزادة:

- Galtung, J. (1969). Violence, Peace, and Peace .Research. Journal of Peace Research
Lederach, J. P. (2005). The Moral Imagination: The Art and Soul of Building Peace. Oxford .University Press
UNHCR (2024). Sudan Situation: Regional .Refugee Response
UNODC. Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons (Palermo .(Protocol

يستلزم الاعتراف بهذه المسارات المتعددة كجزء من سرديّة وطنية واحدة، لا كفاءات منفصلة يُعاد إدماجها إدارياً فحسب، بل كتجارب إنسانية تحتاج إلى مصالحة علائقية، تعيد بناء الثقة بين الفئات المختلفة، من عائدين ومقيمين ولاجئين عالقين في الخارج و ضحايا اتجار بالبشر، وبين هذه الفئات والدولة ذاتها.

خاتمة :-

يخلص هذا التحليل إلى أن الحرب السودانية لم تُنتج نزوحاً ولجوءاً وهجرة واتجاراً بالبشر فحسب، بل أنتجت أيضاً أزمة هوية بنيوية تهدد مشروع الدولة الوطنية الجامعة في مرحلة ما بعد النزاع، ويقترح المقال جملة من المداخل لمعالجة هذا التشظي:

أولاً توحيد الأطر المؤسسية المعنية بالنازحين واللاجئين والمهاجرين وضحايا الاتجار ضمن رؤية وطنية واحدة لإعادة الإدماج، بدلاً من التعامل معها كملفات منفصلة. ثانياً تبني مقاربة تشاركية في العدالة الانتقالية تعترف بتعدد تجارب الحرب دون تراتبية بين الضحايا الأكثر شرعية.



إعداد: أ. شيماء محمد يوسف عبد الرحيم

محاضر - قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية - جامعة الفاشر

المقدمة:

أدت حرب السودان التي اندلعت في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م إلى واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية المعاصرة، حيث شهدت البلاد انهياراً شاملاً في البنية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتحولت المدن والقرى إلى ساحات نزاع مفتوح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. هذا الانهيار السريع في مؤسسات الدولة والخدمات الأساسية خلق بيئة طاردة للحياة، ودفعت ملايين المدنيين إلى النزوح واللجوء، في واحدة من أكبر موجات النزوح في إفريقيا خلال العقد الأخيرين.

وفي خضم هذا المشهد المعقد، برزت النساء والفتيات بوصفهن الفئة الأكثر هشاشة وتأثراً بتداعيات الحرب. فقد كشفت التقييمات الجندرية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن النساء يتعرضن لمستويات غير مسبقة

النساء والهجرة غير الشرعية خلال (حرب أبريل ٢٠٢٣م)

تحليلية شاملة لأثر الحرب على أنماط هجرة النساء في السودان، من خلال دراسة دوافع الهجرة غير الشرعية، وتحديد المخاطر التي تتعرض لها النساء خلال مساراتها، واستكشاف الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة، وصولاً إلى اقتراح سياسات عملية للحد من تفاقمها وتعزيز حماية النساء في سياقات النزاع.

أولاً: السياق العام للنزاع وتأثيره على النساء

أدى النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تفكك البنى المؤسسية التي كانت تشكل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، ما خلق بيئة تتعمق فيها الهشاشة الجندرية بصورة غير مسبقة. ففي ظل انهيار الخدمات الأساسية وارتفاع الاحتياجات الإنسانية خلال أشهر قليلة مما جعل النساء والفتيات في قلب دائرة الخطر، ليس فقط بوصفهن متضررات من النزاع، بل كفئة تتقاطع عليها أنماط متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتُظهر التقييمات

من العنف، تشمل العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاختفاء القسري، والاتجار بالبشر، إضافة إلى الحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. ومع تزايد انعدام الأمن وتفكك الروابط الأسرية، أصبحت النساء أكثر عرضة للتهجير القسري والهجرة غير الشرعية عبر مسارات خطيرة تمتد إلى دول الجوار، مثل ليبيا وتشاد ومصر.

وتعكس هذه الظاهرة - أي ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية بين النساء - تفاعلاً معقداً بين عوامل أمنية واقتصادية واجتماعية، إذ لم تعد الهجرة خياراً فردياً أو اقتصادياً فحسب، بل تحولت إلى استراتيجية نجاة في ظل غياب الدولة وتراجع شبكات الحماية المجتمعية. كما أن المخاطر التي تواجهها النساء خلال هذه الرحلات، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، الاحتجاز، فقدان الرعاية الصحية، تجعل من الهجرة غير الشرعية قضية متعددة الأبعاد تتطلب تحليلاً معمقاً سياسات تدخلية عاجلة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة

لفهم طبيعة الحرب نفسها، إذ تكشف أنماط العنف الجندي عن عمق الانهيار الاجتماعي والسياسي الذي يعيد تشكيل مسارات النزوح والهجرة غير الشرعية في السودان.

ثانياً: دوافع النساء للهجرة غير الشرعية خلال الحرب

تُظهر المقاربة الجنديرية للنزاعات المسلحة أن الحرب لا تعيد تشكيل البنى السياسية والعسكرية فحسب، بل تعيد أيضاً إنتاج علاقات القوة بين الجنسين، بحيث تصبح النساء والفتيات أكثر عرضة لدوائر العنف والهشاشة. وفي حالة السودان، يتجلى ذلك بوضوح في دوافع النساء للهجرة غير الشرعية، إذ يكشف تصاعد العنف الجنسي بوصفه أداة للهيمنة والسيطرة في النزاعات عن استخدام أجساد النساء كمساحات لإعادة إنتاج القوة، ما يجعل الهجرة خياراً اضطرارياً للنجاة من عنف ممنهج يستهدفهن كونهن نساء. كما يوضح منظور النوع الاجتماعي أن انهيار الخدمات الصحية والتعليمية لا يمثل مجرد تراجع في الخدمات، بل يعكس تفككاً في البنى التي كانت

الجنديرية الإقليمية أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاختفاء القسري، والاتجار بالبشر، والحرمان من الخدمات الصحية الأساسية ليست مجرد نتائج جانبية للحرب، بل أدوات تستخدم ضمن ديناميات السيطرة وإعادة إنتاج القوة في سياق انهيار الدولة. ويقدم تقرير ACAPS قراءة دقيقة لهذه الظاهرة، إذ يبين أن النساء يواجهن تهديدات مركبة تتصاعد داخل مراكز النزوح والعبور، حيث يتقاطع ضعف الإضاءة والأمن، وانعدام الخصوصية، ونقص الغذاء والمياه، مع غياب آليات الحماية القانونية، ما يجعل أجساد النساء فضاءً مكشوقاً للعنف والاستغلال. كما يشير التقرير إلى أن انقطاع التعليم وغياب شبكات الحماية المجتمعية يعززان مخاطر الزواج المبكر والقسري، وهو ما يعكس تحولاً خطيراً في الأدوار الجنديرية، حيث تدفع النساء إلى خيارات قسرية في محاولة للنجاة داخل بيئة تتآكل فيها مؤسسات الحماية الرسمية وغير الرسمية. وبهذا يصبح فهم تأثير النزاع على النساء ضرورة تحليلية

تمنح النساء حدًا أدنى من الحماية، خاصة في ما يتعلق بالصحة الإنجابية والتعليم، وهما مجالان يرتبطان مباشرة بتمكين النساء وقدرتهن على الصمود في سياقات النزاع.

وتُبرز النظرية الجندرية أيضًا أن فقدان النساء لمصادر الدخل خلال الحرب ليس حدثًا اقتصاديًا فقط، بل هو نتيجة لبنية اجتماعية تقصي النساء من الموارد وتدفعهن إلى الاعتماد على شبكات غير آمنة، ما يزيد من احتمالات تعرضهن للاستغلال والتهريب خلال مسارات الهجرة. أما تفكك الروابط الأسرية، فيُعد أحد أهم العوامل الجندرية التي تدفع النساء نحو الهجرة غير الشرعية، إذ يؤدي غياب الحماية الأسرية إلى وضع النساء في فضاءات نزاع تهيمن عليها شبكات العنف والاتجار بالبشر، ما يجعل الهجرة محاولة لإعادة بناء حدٍّ أدنى من الأمان المفقود. وبهذا، يتضح أن دوافع النساء للهجرة غير الشرعية ليست مجرد استجابة لظروف الحرب، بل هي نتاج مباشر لبنية جندرية مختلة تفاقم هشاشة النساء

وتدفعهن إلى اتخاذ قرارات الهجرة ضمن سياق تعاد فيه صياغة علاقات القوة والهيمنة خلال النزاع المسلح.

ثالثًا: المخاطر التي تواجه النساء خلال الهجرة غير الشرعية.

تكشف القراءة الجندرية للعنف البنيوي في سياق الحرب السودانية أن المخاطر التي تواجه النساء خلال مسارات الهجرة غير الشرعية ليست مجرد انتهاكات منفصلة، بل هي نتاج بنية متكاملة من الإقصاء والحرمان تعيد إنتاج العنف ضد النساء بطرق مباشرة وغير مباشرة. ففي ظل تفكك مؤسسات الدولة وضعف الحماية القانونية كما تؤكد تقارير UN ACAPS , Women ، تعرض النساء والفتيات بشكل واسع للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، خاصة عبر المسارات الممتدة إلى ليبيا وتشاد ومصر، حيث تهيمن شبكات تهريب تستغل هشاشة النساء وانعدام الأمن. ويتعمق هذا العنف البنيوي داخل مراكز العبور والنزوح، حيث تعاني النساء من انعدام الخصوصية، وضعف الإضاءة والأمن، ونقص

لاحقة للنزاع، بل هي امتداد لبنية حرمان ممنهجة تعيد إنتاج اللامساواة وتضع النساء في دائرة هشاشة مستمرة. فمن الناحية الاجتماعية، يؤدي فقدان رأس المال الاجتماعي المتمثل في الروابط الأسرية وشبكات الدعم المجتمعي إلى تفكك البنى التي كانت تمنح النساء حماية غير رسمية، ما يجعل وجودهن في مسارات الهجرة أكثر خطورة ويُضعف قدرتهن على التفاوض أو الدفاع عن أنفسهن. ويُعد هذا التفكك أحد أبرز تجليات العنف البنيوي، إذ يُقصي النساء من شبكات الأمان التي تُعد ضرورية للصمود في سياقات النزاع.

أما اقتصادياً، فإن النساء المهاجرات غالباً ما يجدن أنفسهن في سوق عمل غير قانوني، يعملن في ظروف استغلالية تعيد إنتاج التبعية الاقتصادية وتمنعهن من تحقيق الاستقلال المالي. هذا الوضع لا ينشأ من غياب الوظائف فحسب، بل من بنية اقتصادية تُهمش النساء وتدفعهن نحو أعمال منخفضة الأجر وغير آمنة، ما يجعل الهجرة غير الشرعية امتداداً لعنف اقتصادي

الغذاء والمياه، وهي ظروف تُنتج بيئة خطيرة تُسهل العنف الجنسي والاستغلال وتُضعف قدرة النساء على حماية أنفسهن. كما يتجلى العنف البنيوي في الحرمان الصحي، إذ تُظهر التقارير الدولية نقصاً حاداً في خدمات الولادة، والصحة الإنجابية، والفحوصات الطبية، ومستلزمات النظافة الشخصية، ما يجعل النساء أكثر عرضة للمضاعفات الصحية خلال الرحلة ويكشف عن بنية حرمان ممنهجة تقصيهن من الخدمات الحيوية. ومن بهذا، يتضح أن المخاطر التي تواجه النساء خلال الهجرة غير الشرعية ليست مجرد تحديات ظرفية، بل هي امتداد لبنية عنف بنيوي تعيد تشكيل حياة النساء وتدفعهن إلى مسارات هجرة محفوفة بالخطر في ظل غياب الدولة وتآكل شبكات الحماية.

رابعاً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على النساء
أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء خلال الهجرة غير الشرعية ليست مجرد نتائج

بنيوي يحدّد من خياراتهن ويُفاقم هشاشة وضعهن الاجتماعي وت تعمق هذه الآثار عبر البعد النفسي، إذ يخلف العنف الجنسي، والخوف المستمر، وفقدان الأسرة، آثاراً طويلة المدى تشمل اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، وفقدان الثقة بالمجتمع. هذه الآثار ليست مجرد استجابات فردية، بل هي انعكاس لبنية عنف تمارس عبر الحرمان والإقصاء وانعدام الحماية، ما يجعل التجربة النفسية جزءاً من منظومة العنف البنيوي التي تعيد تشكيل حياة النساء.

كما يؤدي تغير الأدوار الاجتماعية إلى دفع النساء نحو أدوار قسرية تشمل إعالة الأسرة، والعمل في ظروف خطيرة، واتخاذ قرارات الهجرة دون دعم، وهو ما يعكس تحولاً في البنية الجندرية نفسها، حيث تحمل النساء مسؤوليات إضافية في ظل غياب الدولة وتفكك الأسرة. هذا التحول ليس تمكيناً، بل هو نتيجة مباشرة لعنف بنيوي يُجبر النساء على تحمل أعباء أكبر في بيئة تفتقر إلى الحماية.

وبذلك، يتضح أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على النساء ليست مجرد تداعيات ظرفية للحرب، بل هي جزء من بنية عنف بنيوي تعيد إنتاج الهشاشة الجندرية وتدفع النساء إلى مسارات حياة محفوفة بالخطر في ظل انهيار مؤسسات الدولة وشبكات الحماية

خامساً: دور النساء في مواجهة الأزمة

على الرغم من حجم المخاطر والانتهاكات التي تتعرض لها النساء خلال الحرب السودانية، تكشف التجربة الميدانية أن النساء لعبن دوراً محورياً في مواجهة الأزمة وإعادة بناء الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المتضررة. فقد قادت النساء مبادرات مجتمعية واسعة في الأحياء والقرى ومراكز النزوح، شملت تنظيم حملات الإغاثة المحلية، وتوفير الغذاء والدواء، وإدارة مراكز الإيواء، وهي أدوار برزت بوضوح في الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة حيث انهارت مؤسسات الدولة. كما أسهمت النساء في بناء شبكات حماية غير رسمية لحماية الأطفال والفتيات

من العنف، وفي توثيق الانتهاكات، وفي دعم الأسر التي فقدت معيلها، وهو ما يعكس قدرة النساء السودانيات على إعادة إنتاج التضامن الأهلي في ظل غياب الدولة.

وفي المجال السياسي والاجتماعي، شاركت النساء في جهود السلم الأهلي والمبادرات المحلية لوقف العنف، سواء عبر منظمات المجتمع المدني، أو المبادرات النسوية التي ظهرت في مناطق النزاع. ومع ذلك ورغم هذا الدور الحيوي، ما تزال النساء مستبعدات من عمليات صنع القرار الرسمية، سواء في مسارات التفاوض أو في الهياكل السياسية والإدارية، وهو ما يعكس استمرار بنية الإقصاء الجندري في السودان. هذا التناقض بين الدور الفعلي الذي تؤديه النساء في إدارة الحياة اليومية خلال الحرب، وبين غيابهن عن مواقع التأثير يكشف أن النساء لا يواجهن فقط عنفاً مباشراً، بل يواجهن أيضاً عنفاً بنوياً يُقصيهن من المشاركة في صياغة مستقبل البلاد، رغم أنهن يتحملن العبء الأكبر من آثار النزاع.

التوصيات :

- تعزيز الحماية الجندرية في مناطق النزاع ومراكز النزوح عبر توفير مساحات آمنة وخدمات قانونية للنساء والفتيات

- مكافحة الاتجار بالبشر من خلال تتبع شبكات التهريب وتفعيل التعاون الإقليمي مع دول الجوار.

- تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية عبر مراكز متنقلة وبرامج تعليم بديلة للفتيات.

- تمكين النساء اقتصادياً عبر برامج التدريب المهني ودعم المشاريع الصغيرة وفرص العمل الآمنة.

- توفير دعم نفسي متخصص للنساء المتضررات من العنف والنزوح لمعالجة آثار الصدمة والاكتئاب.

- ضمان مشاركة النساء في عمليات السلام وصنع القرار بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥

- تعزيز شبكات الحماية المجتمعية عبر دعم المبادرات النسوية المحلية ولجان السلم الأهلي.

المصطلحات :

- الهجرة غير الشرعية: انتقال الأفراد عبر الحدود دون استيفاء المتطلبات القانونية أو عبر مسارات

- شبكات الحماية المجتمعية: مبادرات محلية تُنشئها المجتمعات لتوفير الأمن والدعم للفئات الهشة، خاصة النساء والفتيات.

- السلم الأهلي: جهود محلية تهدف إلى الحد من العنف وتعزيز التعايش بين المجموعات المتضررة من النزاع

- الهشاشة الجندرية: تعرض النساء لمخاطر إضافية بسبب النوع الاجتماعي، خاصة في سياقات النزاع والهجرة

- مراكز النزوح: أماكن تجمع النازحين داخلياً بعد فرارهم من مناطق النزاع، غالباً تفتقر للخدمات الأساسية

- التمثيل الجندري في عمليات السلام: مشاركة النساء في التفاوض وصنع القرار خلال عمليات السلام وإعادة الإعمار

المراجع

United Nations in Sudan. Initial Gender Assessment Sudan
 UN Women. Regional Gender Assessment of the Impact of Sudan Conflict on Women and Girls
 ACAPS. Impact of the War on Women and Girls – Thematic Report

تهريب غير آمنة.

- العنف الجنسي: المرتبط بالنزاع انتهاكات جنسية تُستخدم كسلاح حرب أو كأداة للهيمنة خلال النزاعات المسلحة.

- العنف البنيوي: شكل من أشكال العنف غير المباشر ينتج عن بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية تُقصي فئات معينة وتحدّ من فرصها وحقوقها

- الاتجار بالبشر: استغلال الأشخاص عبر النقل أو الإيواء أو التهديد أو القوة بغرض الاستغلال الجنسي أو العمل القسري.

- الاستغلال الجنسي: استخدام النساء والفتيات في أنشطة جنسية مقابل المال أو الحماية أو الغذاء، غالباً في سياقات النزاع والهجرة.

- مراكز العبور: مواقع مؤقتة يتجمع فيها النازحون أو المهاجرون قبل الانتقال إلى وجهات أخرى، غالباً تفتقر للأمن والخدمات.

- التمكين الاقتصادي: تعزيز قدرة النساء على الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية وتحقيق الاستقلال المالي.

دفعت حرب الخامس عشر من أبريل الآلاف من شباب السودان لمخاطر الهجرة غير المأمونة نحو أوروبا عبر الصحراء وصولاً إلى ليبيا ومن ثم ركوب أمواج البحر الأبيض المتوسط أملاً في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، تتعدد طرق الهجرة إلى أوروبا من المسار الأوسط إلى المسار الشرق وأحياناً المسار الغربي عبر المتوسط، بعضهم يصل وآخرين تأخذهم مياه البحر حيث تريد.

طريق الرحلة

تبدأ هجرة الشباب السوداني إلى أوروبا في الغالب من المدن المتأثرة بالحرب منذ الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣م، ويمر الشباب إلى ليبيا عبر الصحراء الكبرى ومن ثم ركوب موج المتوسط بتيسير وسطاء وعصابات يعملون في هذه التجارة. ويحكي هاني... الذي التقى به فريق التقرير أن رحلته بدأت من مدينة نبالا، ولاية جنوب دارفور، ومنها إلى الفاشر بولاية شمال دارفور قبل أن يسلك طريق الصحراء الكبرى والتي عبرها في (٩) أيام وصولاً إلى مدينة الكفرة بليبيا. ويضيف هاني أنه مكث في ليبيا حوالي سنة قبل أن يحسم قرار الهجرة إلى أوروبا، ويحكي أنه ومن

هل يستحق
حلم الوصول
لاوروبا كل
هذه المخاطر؟

ان الاتصال بأسرته انقطع لسبع أيام قبل وصوله لأوروبا، إذ قضى أربعة أيام في التركية وثلاث ايام بعرض البحر. ويصف هاني الرحلة بالخطيرة جدا ولا ينصح أحدا بالمخاطرة.

الوضع في ليبيا

يؤكد الناشط في قضايا الهجرة مالك الديجاوي، ان اكثر من ٨٠٠ الف شخص وصلوا الى ليبيا من السودان بعد اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣م وأن معظم هؤلاء من الشباب يخططون للهجرة إلى أوروبا، ويتم استدراجهم بوعود كاذبة حول سهولة و حتمية الوصول إلى أوروبا عبر ليبيا، وعادة ما يأتون الى ليبيا عبر مسارات مختلفة سواء من السودان او مصر ومن ثم يتخذون كذلك مسارات اخرى عبر تونس احيانا، او الوصول الى المغرب ومن ثم إسبانيا.

ويضيف : ان اغلب من يصلون الى ليبيا يكون بمساعدة أشخاص يعملون في التهريب ومن ثم التواصل مع مهربين آخرين يعملون عبر البحر، وكشف عن وقوع العديد من الاشخاص ضحايا لشبكات اجرامية تقوم بالاحتيال عليهم

معه وصلوا إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط حوالي الساعة الخامسة عصرا، ولكن كان المشهد مرعبا مما جعل بعض الأشخاص يقررون التراجع عن قرار المضي في الرحلة لخطورتها، ولكن هذا الخيار ليس بيدهم، إذ قامت العصابة التي تعمل على تهريب المهاجرين وإجبار الجميع على الصعود إلى القارب رغم علو الأمواج. وقال «عند وصولنا لأوروبا شعرنا وكأننا ولدنا من جديد وذلك من هول المخاطر التي خرجنا منها، كنا نرى الموت بأعيننا» و اضاف «لكن بشكل عام ادركت تماما ان اوربا التي حلمنا بها رأيناها في ارض الواقع لا تستحق المخاطرة ابدا، ما كنا نتصوره ونعيشه الآن مختلف تماما، الاندماج مع الحياة في أوروبا صعبة جدا».

تجميع المهاجرين في التركية

يبدأ العاملون في التهريب باستقبال الراغبين في الهجرة غير الرسمية عبر البحر ووضعهم في مكان يسمى (بالتركية)، ومن ثم يقومون بمصادرة شرائح الاتصال أولا، لا احد يعلم متى تكون الرحلة، فقط يقومون بنقل الراغبين في الهجرة الى الشاطئ قبل الصعود الى القارب، ويقول هاني

واضافت : ان الحرب تشكل العامل الأكثر تأثيرا على مختلف جوانب الحياة ،وتتسبب في الكثير من الصدمات النفسية اضافة الى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي تصور ان الحياة الكريمة تتوفر في مناطق اخرى. ولا يمكن مقارنة تجربة شخص بآخر، وقالت أن الكثير من الضغوط تنشأ عقب مغادرة الشخص موطنه ومحيطه الاجتماعي، ولتخفيف التعرض لهذه الضغوطات يجب على من يفكر في الهجرة أن يسأل نفسه سؤالاً عند رؤيته لشخص في وسائل التواصل الاجتماعي يتحدث أو يشجع على الهجرة، هل تجربة هذا الشخص مناسبة لحياتي التي عشتها؟ هل أستطيع معاشة هذا الوضع ؟

وقالت ان جزء من هذه الضغوط مثل الحروب، الموت ، والوضع الاقتصادي هي خارج ارادة الشخص، مما يعني ان درجة التأثير بها تختلف من شخص لآخر، وبالتالي الاستجابة تختلف من شخص لآخر . وتبقى الهجرة حقا من حقوق الإنسان، قرارا شخصيا ولكن في كل الأحوال يجب اتباع الطرق والوسائل السليمة لتحقيق ذلك.

واقناع الراغبين في الهجرة الى اوربا بتوصيلهم عندما يدفع الشخص ما يعادل (١٠٠٠) دولار، ومن ثم يتم أخذهم الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط والبدء في الصعود إلى قوارب التهريب ، وعندما يتم القبض عليهم وايداعهم في مراكز احتجاز يُطلب منهم دفع ما يعادل حوالي (٥٠٠) دولار مقابل اطلاق سراحهم. ويؤكد أن حوادث الغرق كثيرة جدا في كل عام فضلا عن ارتكاب شبكات التهريب الكثير من الانتهاكات بحق المهاجرين.

اختلاف التجارب

تتعدد أسباب ودوافع الهجرة من شخص لآخر، كما تتعدد طرق الهجرة التي يسلكها المهاجرون والاستعداد لخوض المخاطر إذ تقول الاختصاصية النفسية عبير محمد نور، في مقابلة مع فريق تحرير مجلة شهادات إن دوافع الهجرة تختلف من شخص لآخر ويرجع وذلك لعوامل شخصية، بينما يمثل حق الحياة في العيش الكريم الدافع الأساسي والرئيسي للهجرة، مبينة لا احد يترك مسقط رأسه وموطنه بشكل نهائي في رحلة محفوفة بالمخاطر من غير دافع حقيقي.

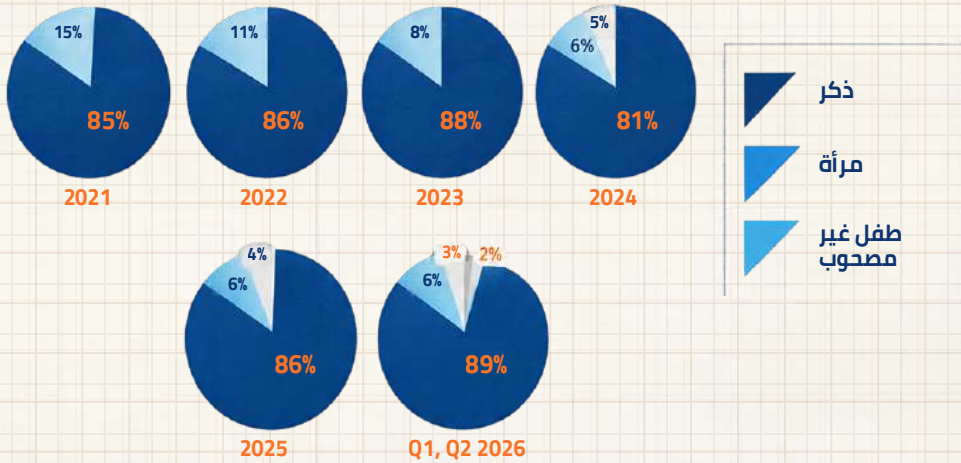
رحلة تبدأ من الخوف

حركة السودانيين إلى أوروبا... ملفات
التعريف والمسارات والتحديات على
طول الطريق

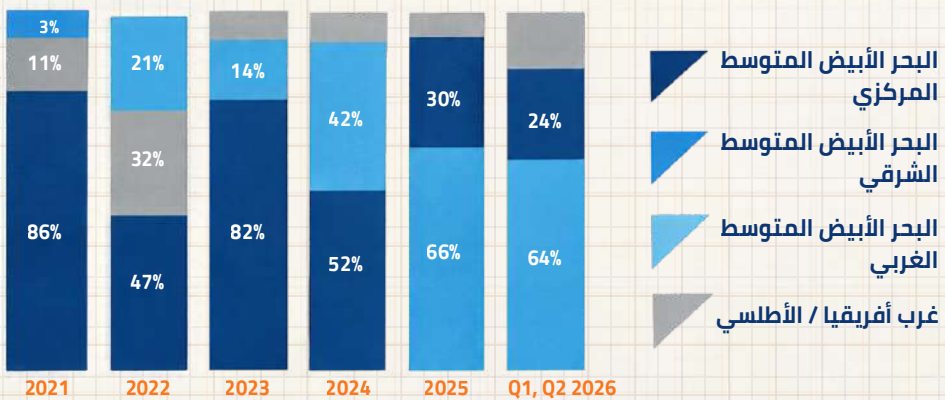
14,104

وافداً سودانياً إلى أوروبا المتوسطية في 2025

من يعبر الطريق



وصول السودانيين حسب المنطقة



الرجال البالغون يشكلون الغالبية

يغلب الرجال البالغون على تركيبة السودانيين الوافدين إلى أوروبا، بينما تمثل فئة الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن أسرهم نسبة أقل، لكنها لا فتة.

النسب تراوحت بين الحد الأدنى والأقصى

توزيع الفئات خلال الفترة

81-88%

الرجال البالغون

من إجمالي السودانيين الوافدين



81% 88%

6-15%

الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون

عن ذويهم أو أسرهم



6% 15%

الفترة: 2021-2025 — النطاقات تمثل الحد الأدنى والأقصى خلال السنوات المذكورة

قراءة سريعة للبيانات

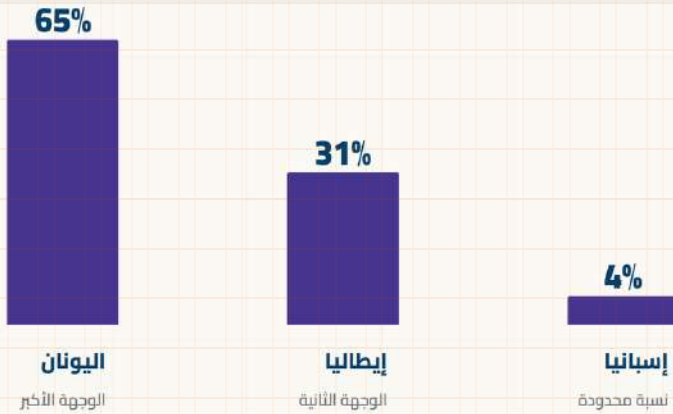
تشير الأرقام إلى حضور طائفة للرجال البالغين بين الوافدين، مع استمرار وجود أطفال يصلون من دون مرافقة ذويهم أو بعد الانفصال عن أسرهم، ما يضاعف حاجتهم إلى الحماية والدعم.

نسبة الرجال البالغين
بين إجمالي الوافدين **81%-88%**

اليونان الوجهة الأولى للسودانيين في أوروبا

بحسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة بين يناير ونوفمبر 2025، توّجه معظم السودانيين الذين دخلوا أوروبا عبر البحر والبر إلى اليونان، فيما توزّع الباقون بين إيطاليا وإسبانيا.

حصة الوصول حسب الدولة

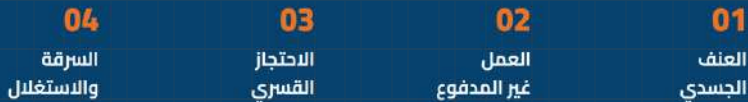


توزيع الوجهات الأوروبية

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة — الفترة بين يناير ونوفمبر 2025

مخاطر على الطريق

رصدت المنظمة تعرض مهاجرين لمخاطر متعددة

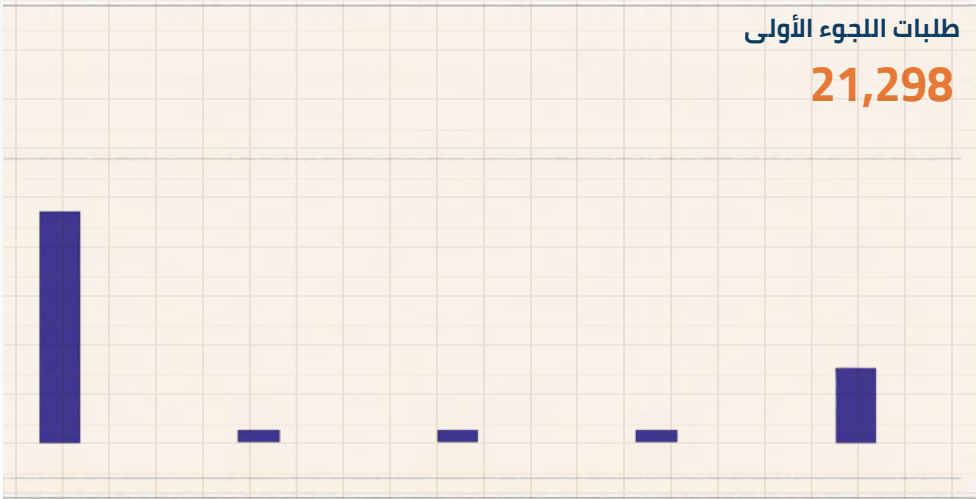


الاعتراف مرتفع، لكن الطريق لا يزال طويلاً

ارتفعت طلبات اللجوء الأولى في أوروبا من 5,449 طلباً في 2021 إلى 21,298 في 2025، بينما بقيت معدلات الاعتراف أعلى بكثير بعد اندلاع الحرب.

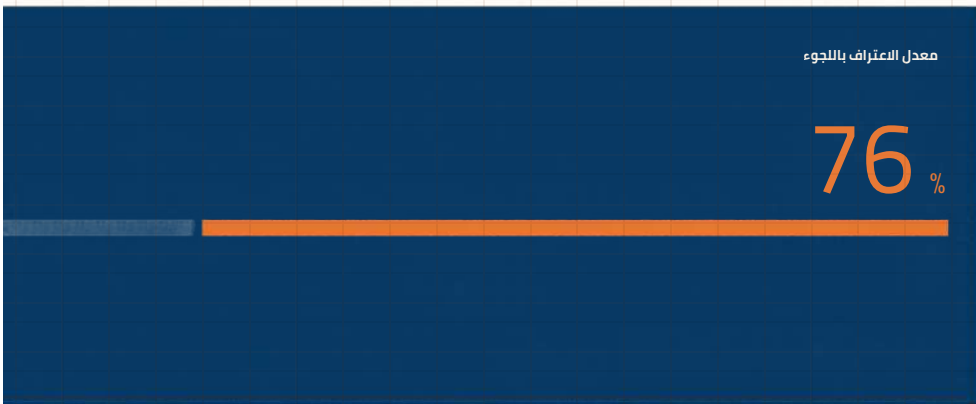
طلبات اللجوء الأولى

21,298



معدل الاعتراف باللجوء

76 %



يشكل الإعلام المهني المستقل أحد أهم ركائز بناء المجتمعات وتعزيز المعرفة وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة والحوار المجتمعي. وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الإعلامية العالمية، والتطور المتنامي في تقنيات الاتصال والمنصات الرقمية، تبرز الحاجة إلى أطر مؤسسية واضحة تنظم العمل التحريري والإعلامي بما يضمن المحافظة على أعلى مستويات المهنية والمصداقية والجودة.

وانطلاقاً من رسالة سلاميديا في تقديم إعلام مسؤول يخدم المجتمعات ويعزز التنمية والسلام والتعايش، تم إعداد دليل تحريري وسياسات إعلامية ليكون المرجعية المؤسسية العليا للمنظمة لجميع الأنشطة التحريرية والإعلامية والرقمية والإنتاجية داخل المؤسسة.

